

Distr.: General
15 April 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

١ - تحكم الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم، إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها (ST/SGB/2000/8).

٢ - وينص البند ٤-١٣، في جملة أمور، على أن تنقح الخطة المتوسطة الأجل، حسب الحاجة، كل سنتين لكي تشتمل على التغييرات المطلوبة في البرامج، وعلى أن تكون التنقيحات المقترحة تفصيلية حسب الاقتضاء لكي تشتمل على الآثار المترتبة في البرامج على القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية منذ اعتماد الخطة.

٣ - وتتمثل التنقيحات المقترحة في المرفق أدناه والتي تعدل مختلف أجزاء الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ فيما يلي: تغيير التوجه العام (الفقرتان ١-١٦ و ١٦-٢) والبرنامج الفرعي ١ (الفقرة ١٦-٦) والبرنامج الفرعي ٢ (الفقرة ١٦-١١) والبرنامج الفرعي ٥ (الفقرة ١٦-٢٦) والبرنامج الفرعي ٦ (الفقرات من ١٦-٣٠ إلى ١٦-٣٤). ومن المقترح الاستعاضة عن البرنامج الفرعي ٦ القديم ببرنامج فرعي ٦ جديد تحت عنوان تنمية التجارة، وإضافة برنامج فرعي ٩ جديد تحت عنوان إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات.

٤ - ووافق مكتب لجنة تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ على أنه ينبغي تقسيم البرنامج الفرعي ٦، تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات، إلى برنامجين فرعيين على النحو التالي:

(أ) البرنامج الفرعي ٦، تنمية التجارة، الذي سيتناول المسائل المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تحسين البيئة المؤسسية للتجارة؛ ووضع معايير وقواعد ومبادئ توجيهية تكفل الاتساق فيما يتصل بالتجارة وتيسير التجارة؛ وبحث تأثير هذه الميادين على السياسات التجارية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية في إطار التجارة المتعددة الأطراف؛

(ب) البرنامج الفرعي ٩، إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات، الذي سيتناول المسائل المتصلة بتنمية الصناعة والمؤسسات، بما في ذلك تشجيع هيئة بيئة مؤسسية تفضي إلى استدامة الأنشطة الصناعية؛ وإدارة الشركات إدارة جيدة؛ وأسواق الملكية الفكرية والأملاك العقارية؛ وإنشاء المؤسسات؛ وبناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية.

٥ - وستظل الهيئة المسؤولة عن القطاع بالنسبة للبرنامجين الفرعيين معا هي لجنة تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات. ويمكن تفسير هذا المقترح بإيجاز:

(أ) تبين أن البرنامج الفرعي القائم الذي يغطي تنمية التجارة والصناعة، فضلا عن تنمية المؤسسات مفرط في التنوع؛

(ب) نتيجة لذلك، فإن مجموعة الممثلين الحكوميين والخبراء المشاركين في برنامج العمل هذا تتسم بقدر كبير من عدم التجانس؛

(ج) يطرح تنوع المسائل التي يتناولها البرنامج الفرعي بشكله الحالي واتساع نطاق هذه المسائل صعوبات في تخطيط الأنشطة في إطار الميزانية البرنامجية، ناهيك عن رصدها والابلاغ بها وفقا لمقتضيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦ - وفي وقت لاحق، نظر فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل في التنقيحات المقترحة على البرنامج ككل، وذلك في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، لكنه لم يدل بأي تعليقات خاصة بشأنها.

٧ - وقد اعتمدت الجمعية العامة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في قرارها ٢٣٤/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وصدرت بوصفها الوثيقة A/55/6/Rev.1. وترد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الوثائق A/56/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 (مقدمة، الأبواب ١-٣٣ وأبواب الإيرادات ١-٣).

وقامت الجمعية العامة بتنقيحها والموافقة عليها في قرارها ٢٥٣/٥٦ و ٢٥٤/٥٦ المؤرخين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٨ - وفي التنقيحات المقترحة، يظهر النص الجديد المراد إدخاله بحروف داكنة، ويظهر النص المراد حذفه مشطوبا. ويرد شرح لهذه التغييرات بحروف مائلة بين قوسين.

المرفق

التنقيحات المقترحة للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا

التوجه العام

والمبادئ التوجيهية، وتشجيع الحوار وتبادل المعلومات والتجارب. وعليه، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تساهم في تفادي ظهور خطوط تقسيم جديدة في أوروبا، مستفيدة في ذلك من دورها الراسخ بوصفها المنتدى المحايد الوحيد الشامل لأوروبا وأمريكا الشمالية، المكرس لصياغة أدوات التكامل في المجالين الاقتصادي والتقني، الذي تشارك فيه جميع الحكومات بصفتها أعضاء كاملي العضوية وعلى قدم المساواة. [تعديل عُدل لإظهار إدراج البرنامج الفرعي ٩ الجديد].

البرنامج الفرعي ١
البيئة

الاستراتيجية

١٦-٦ أسندت المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي في داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى شعبة البيئة والمستوطنات البشرية. وسينفذ البرنامج الفرعي تحت توجيه لجنة السياسات البيئية، وعلى المستوى الوزاري عن طريق متابعة مؤتمر "البيئة في أوروبا" المقرر عقده في كييف (أوكرانيا) في عام ٢٠٠٣ والإعداد لمؤتمر البيئة والصحة المقرر عقده في بودابست (هنغاريا) في عام ٢٠٠٤. وستهدف الأنشطة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء. ويتم ذلك جزئياً من خلال تقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية وتقاسم التجارب بين هذه البلدان في مجالات شتى: التقليل من تلوث الهواء، الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية المائية، الوقاية من الأمراض المتصلة بالماء والحد منها، الوقاية من الآثار الضارة للحوادث الصناعية، تعزيز سبل وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، زيادة مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. وسيتم تعزيز التعاون الشامل

١٦-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز العلاقات الاقتصادية للبلدان الأعضاء سواء فيما بينها أو مع بلدان العالم الأخرى، من أجل تحسين نوعية الحياة، وتعزيز أمن السكان وضمان التنمية المستدامة. وتنشأ الولايات الأساسية للبرنامج من قرارات الجمعية العامة، لاسيما القرار ٢/٥٥ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وغيره من القرارات ذات الصلة بنتائج الأحداث المنظمة مؤخراً وفضلاً عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أنشأ بقراره ٣٦ (د-٤) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٧، اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأسند إليها مسؤوليات تنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في أوروبا. ويرد مزيد من التوجيهات للبرنامج في قرارات ومقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبخاصة الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا وخطة العمل المرفقة به، اللذين اعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٢٤/١٩٩٧. وستراعى أي توجيهات إضافية للبرنامج تنتج عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامج العمل. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالمسؤولية الفنية عن البرنامج، بدعم من أمانتها. [عُدل لإظهار الولايات الإضافية المعتمدة مؤخراً أو التي ستعتمد خلال الفترة المتبقية التي تغطيها الخطة المتوسطة الأجل].

١٦-٢ تتمحور الاستراتيجية العامة للجنة الاقتصادية لأوروبا حول ثمانية تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وتستند الاستراتيجية إلى تجهيز البيانات والدراسات والتحليلات الاقتصادية، والتفاوض على الاتفاقيات والمعايير

الأساسية لممرات وشبكات النقل بصورة منسقة في الأجزاء الوسطى والشرقية من أوروبا، وكذلك في البلدان الأعضاء الواقعة في القوقاز ووسط آسيا. [عُدل لاستكمال الإشارة إلى الحدين الإقليميين المشار إليهما أعلاه].

البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

الاستراتيجية

١٦-٢٦ في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة الطاقة المستدامة. وسيواصل هذا البرنامج الفرعي التشديد على أهمية وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الطاقة المستدامة؛ وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ وإنتاج ونقل واستخدام الغاز الطبيعي بكفاءة؛ واستخدام تكنولوجيات استخراج الفحم من باطن الأرض واستخدامه بطريقة سليمة بيئياً؛ ومواصلة زيادة وصلات الطاقة الكهربائية. وعلاوة على ذلك سيركز بصورة أكبر على الاستخدام المستدام للمنتجات النفطية وخاصة فيما يتعلق بالنقل والبيئة فضلاً عن تحسين استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وسوف تنفذ الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات الإقليمية المتعلقة بالطاقة المستدامة، على النحو الذي يعتمد عليها به لجنة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في دورتها التاسعة في سنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلى ضوء نتائج الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة مؤتمر القمة ومؤتمر وزراء البيئة الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في إطار "عملية البيئة في أوروبا"، ستعكس الأنشطة ذات الصلة برنامج عمل منقح يركز على وضع سياسات واستراتيجيات الطاقة المستدامة على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي. [عُدل لاستكمال الإشارة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ونتائجه].

للقطاعات، سواء فيما بين المجالات البيئية أو بين القطاعات المختلفة على حد سواء (البيئة، النقل، الصحة، الطاقة)، وذلك عن طريق تنظيم منتديات حافزة للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها هيئات إدارة الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية. [تم تعديله لتحديد التاريخ المقرر حالياً لعقد مؤتمر كييف].

البرنامج الفرعي ٢ النقل

الاستراتيجية

١٦-١١ أسندت المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي في داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى شعبة النقل. وسيتم تنفيذه من خلال أنشطة لجنة النقل الداخلي وهيئاتها الفرعية بالإضافة إلى لجنة الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم مع الصعيد العالمي لتصنيف وتوسيم الكيماويات، التي تخدمها أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيتم تنفيذ نتائج المؤتمر الإقليمي المعني بالنقل والبيئة (فيينا ١٩٩٧) وأنشطة متابعة المؤتمر المخصص — استعراض منتصف المدة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ للمؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بالنقل والبيئة المعقود في فيينا والاجتماع الرفيع المستوى الثاني المعني بالنقل والبيئة والصحة المقرر عقده في عام ٢٠٠٢. وستركز الأنشطة بصورة رئيسية على تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية والحلقات الدراسية وحلقات العمل وحول إعداد الوثائق والمنشورات. ومن خلال هذه الأنشطة، سيعقد منتدى حكومي لتبادل المعلومات والآراء بشأن اتجاهات النقل وسياساته في المنطقة. وستقدم المساعدة إلى البلدان المارة اقتصاداتها بمراحل انتقالية من خلال الخدمات الاستشارية الإقليمية وحلقات العمل التدريبية. وسيتم تنفيذ مشاريع التعاون دون الإقليمية الهادفة إلى إقامة الهياكل

أنشطة لبناء القدرات (حلقات دراسية، وحلقات عمل، وخدمات استشارية) لفائدة مؤسسات تتناول قوانين التجارة والأعمال والملكية، التجارة.

البرنامج الفرعي ٦

تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات التجارية

[عُدل البرنامج الفرعي لإظهار تغييرات هيكلية]

الهدف

٣٢-١٦ وسوف يسمح هذا البرنامج الفرعي، من خلال هذه الأنشطة، بتيسير اتخاذ القرارات من جانب واضعي السياسات والفعاليات الاقتصادية، ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بشأن تعزيز وتنمية التجارة والاستثمار، وتطوير المؤسسات. وسوف تُستنبط عمليات بسيطة وشفافة وفعالة لتبادل المنتجات والخدمات من جانب مؤسسات الأعمال والمنظمات التجارية والإدارية بغية تعجيل نمو التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وزيادة فوائدها، وذلك بالخصوص بواسطة توصيات ومعايير متعلقة بتيسير التجارة وبالأعمال التجارية الإلكترونية. وسوف تُستخدم اجتماعات أفرقة الخبراء، في إطار مركز تيسير إجراءات وممارسات الإدارة والتجارة والنقل، لوضع توصيات ومعايير لتيسير التجارة وللأعمال التجارية الإلكترونية. وسوف يوفر منتدى للدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتنسيق ومواءمة سياسات توحيد المعايير التي تؤثر في التجارة الدولية، بما في ذلك ما يتعلق منها باللوائح الفنية، وتقييم الامتثال، وضمان النوعية، والمقاييس، وزيادة وعيها بالتطورات في تلك الميادين. وسوف يقدم الدعم لزيادة الكفاءة في المجالات المتصلة بالتجارة والمشاريع التجارية وإقامة اقتصادات سوقية حسنة الأداء في جميع الدول الأعضاء.

الانجازات المتوقعة

٣٣-١٦ تشتمل الانجازات المتوقعة على ما يلي: (أ) تغييرات فعلية في الممارسات والتشريعات في مجال التجارة والاستثمار؛ (ب) التوسع في استخدام الممارسات والإجراءات التجارية الموحدة في منطقة اللجنة الاقتصادية

٣٠-١٦ يتمثل الهدف في تيسير التجارة الدولية وتطوير هياكلها من حيث المعايير والقواعد، والأدوات، والسياسات الموصى بها، فيما يتصل بالتجارة؛ وفي تقليل العقبات الرئيسية الداخلية والخارجية التي تعوق تنمية التجارة الخارجية، وأنشطة المؤسسات الاستثمارية، والتعاون الدولي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وزيادة إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

الاستراتيجية

٣١-١٦ في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أنيطت المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة تنمية التجارة والغابات. وسينفذ البرنامج الفرعي عن طريق تبادل الخبرات التي اكتسبتها الاقتصادات السوقية المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية وتوصيات متعلقة بالسياسات في مجالات مختلفة. وتشمل هذه المجالات تشجيع تنظيم المشاريع، والتجارة عبر الحدود، وعمليات تجارة المرور العابر، وتقنيات النهوض بالتسويق، بالتجارة وتمويلها، والآثار المترتبة على العولمة والترتيبات التجارية الإقليمية بالنسبة للتجارة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وسوف يشمل ذلك وضع تشريعات وإجراءات إدارية على نحو يتفق مع الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وهيئات مختصة أخرى. وستوضع معايير وتوصيات بشأن المحاصيل الزراعية وستنشر تلك المعايير والتوصيات في البلدان التي تتعامل مع أسواق اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفيما بين مستخدمين آخرين على مختلف المستويات. وسوف تنجز

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (د) عدد القواعد والتوصيات الدولية الجديدة أو المنقحة بشأن المنتجات الزراعية.

البرنامج الفرعي ٩

إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات
[برنامج فرعي جديد]

الهدف

١٦-٤٥ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي في تهيئة مؤاتية لوضع وتطوير مشاريع القطاع الخاص وأنشطة تنظيم المشاريع، بغية زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وكفالة استدامة التنمية الصناعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الاستراتيجية

١٦-٤٦ في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي بشعبة إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات. وسينفذ هذا البرنامج الفرعي عن طريق تبادل الخبرات التي اكتسبتها الاقتصادات السوقية المتقدمة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن خلال اجتماعات أفرقة الخبراء، مما يؤدي إلى وضع توصيات تتعلق بالسياسات في مختلف الميادين. وتشمل هذه الميادين تيسير إعادة هيكلة الصناعة وعملية التحديث مع مراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لإعادة هيكلة الصناعة؛ وتطوير الأعمال التجارية الالكترونية؛ وتشجيع أنشطة تنظيم المشاريع، بما في ذلك مشاريع النساء والشباب؛ وأسواق الملكية الفكرية والممتلكات العقارية؛ وإدارة الشركات؛ وتحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين؛ ووضع نظم ضمان النوعية وتطبيقها من قبل المؤسسات؛ وسوف تتاح منتديات للدول الأعضاء، ورابطات الأعمال الصناعية، وممثلي الدوائر الأكاديمية، لمناقشة قضايا تنمية الصناعة والمؤسسات، وذلك من أجل

لأوروبا؛ (ج) نشر المعلومات عن أفضل الممارسات في التجارة الدولية؛ (د) توصيات بشأن تيسير التجارة وقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل؛ (هـ) النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ (و) معايير وتوصيات دولية جديدة ومستكملة بشأن المنتجات الزراعية. (أ) اتفاق بين الدول الأعضاء على ممارسات وإجراءات تجارية أكثر بساطة وفعالية؛ (ب) حوار معزز بشأن السياسات حول موضوع تنمية التجارة؛ (ج) اعتماد توصيات جديدة متعلقة بتيسير التجارة وبالأعمال التجارية الالكترونية؛ (د) قواعد وتوصيات دولية جديدة ومستكملة بشأن المنتجات الزراعية.

مؤشرات الإنجاز

١٦-٣٤ تشمل مؤشرات الإنتاج على: (أ) استخدام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للكتيبات الإرشادية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الاستثمار الأجنبي، والنهوض بالتجارة والممارسات التجارية في سياق الاقتصاد السوق، (ب) مواصلة وضع وتعهد معايير الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، (هـ) عدد توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقبلها البلدان وتنفذها؛ (د) مستوى مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المتصلة بالتجارة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. (أ) عدد توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقبلها البلدان وتنفذها في مجال تيسير التجارة؛ (ب) تعزيز مشاركة الدول الأعضاء من حيث عدد المشاركين ومستوى نفوذهم في الحوار بشأن السياسات المتعلقة بقضايا متصلة بتنمية التجارة؛ (ج) عدد التوصيات الجديدة المتعلقة بتيسير التجارة وبالأعمال التجارية الالكترونية، المعتمدة من بلدان المنطقة التي تمر

الممارسات، من أجل تشجيع الاستثمار في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص وتسخير الأرض لأغراض التنمية والابتكار؛ (ج) اعتماد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سياسات وإجراءات تدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها؛ (د) تحسين المعرفة بالقدرة الإلكترونية لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

مؤشرات الإنجاز

١٦-٤٩ تشتمل مؤشرات الإنجاز على ما يلي: (أ) عدد ومستوى المشاركين المؤهلين للمساهمة في الحوار بشأن القضايا المطروقة والإسهام في تنفيذ الاستنتاجات المنبثقة عن هذا الحوار والمتعلقة بالسياسات؛ (ب) عدد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعلن التزامها بالشروع في إدخال تعديلات على تشريعاتها وممارساتها فيما يتعلق بالاستثمار في شراكات بين القطاعين العام والخاص وفي تسخير الأرض لأغراض التنمية والابتكار؛ (ج) عدد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعتمد سياسات وإجراءات لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها؛ (د) تحديد احتياجات البلدان المختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين قدراتها الإلكترونية على نحو ما ينعكس في التقارير التقييمية عن حالة الاستعداد الإلكتروني التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

تقديم الدعم للسياسات والمؤسسات الحكومية وكفالة وضوح قواعد اللعبة لجميع المشاركين في العملية الاقتصادية وفهمهم لها فهما تاما والتزامهم بها التزاما كاملا. وسوف يُضطلع بأنشطة لبناء القدرات (حلقات دراسية، وحلقات عمل، ودورات تدريبية للمدربين، وجولات دراسية وخدمات استشارية) وفقا لاحتياجات الهيئات الحكومية وشبكات الأعمال التجارية التي تعنى بتنظيم أنشطة الأعمال الصناعية.

١٦-٤٧ ومن خلال هذه الأنشطة، سيعمل هذا البرنامج الفرعي، لاسيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تيسير هئية بيئة مؤسسية تؤدي إلى الاضطلاع بأنشطة مستدامة في مجالي الصناعة وتنظيم المشاريع، وسيشجع الإدارة السليمة والمسؤولة اجتماعيا للشركات، والابتكار في مجال التكنولوجيا، والكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها بفعالية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجين الوطنيين.

الإنجازات المتوقعة

١٦-٤٨ تشتمل الإنجازات المتوقعة على ما يلي: (أ) تعزيز الحوار بشأن السياسات المتعلقة بإعادة هيكلة الصناعة وتحديثها؛ (ب) القيام، في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن أفضل

الولايات التشريعية

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية في أوروبا

قرارات الجمعية العامة

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٢/٥٥

البرنامج الفرعي ١

البيئة

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

المقررات والتوصيات التي اعتمدها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والبيئة والصحة وأيدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها السادسة والخمسين (E/2001/37، الفقرة ٤٦)

البرنامج الفرعي ٢

النقل

مقررات اللجنة الاقتصادية لأوروبا

المقررات والتوصيات التي اعتمدها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل والبيئة والصحة وأيدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها السادسة والخمسين (E/2001/37/46)

البرنامج الفرعي ٦

التجارة والصناعة وتنمية المشاريع

تنمية التجارة

[عنوان جديد]

البرنامج الفرعي ٩
إعادة هيكلة الصناعة وتنمية المؤسسات

قرار الجمعية العامة

٩٥/٥٠ التجارة الدولية والتنمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧٦/١٩٩١ تعزيز التعاون الأقليمي في مجال تيسير التجارة الدولية

مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا

جيم (٤٩) تعزيز توسيع نطاق تجارة المنتجات من البلدان التي تمر
اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الأسواق الدولية